أثر الارهاب على القطاع السياحي الاقتصاد العراقي انموذجا

The impact of terrorism on the tourism sector and the Iraqi economy as a model

أ.م.د ميامي صلال صاحب
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
Prof. Dr. Miami Salal Sahib
Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics
Maiami.alshukri@qu.edu.iq
الباحثة : زينب زماط حمزة
العلوم الاقتصادية
Researcher: Zainab Zamat Hamza
economic science
ziraq.niraq@gmail.com

المستخلص

يعد الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا تكون هناك تنمية وبدون الاثنان تنهار الدول، فالإرهاب يؤثر في زيادة البطالة ويؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي تتجاوز خطورته النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي، فالعلاقة بين الإرهاب والآثار الاقتصادية له تبرز أهمية مكافحة الإرهاب والحد من آثاره على اقتصاد الدولة حتى يتحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الانسان سواء كان عاملاً أو صاحب عمل وهو لا يأمن حياته وحريته سيعمل في قلق وهذا يقود الى ضعف الانتاج و قلة الانتاجية، وهذا ما نشاهده بعد كل عملية ارهابية، إذ نجد خللاً في آلية المعاملات الاقتصادية ومن ثم اعاقة التنمية والتخريب في البنية الاساسية والتي تعد من مقومات التنمية، وأن الإرهاب يقود إلى التخلف والحياة الضنك، ولابد من تحقيق الأمن والطمأنينة للناس وللعاملين ولرجال الأعمال وللمال وللبنية الأساسية حتى تتحقق الحياة الكريمة، إن العنصر الاكثر تأثيراً للجذب السياحي هو توفير اقصى درجات الامن والسلامة للسياح، وتحظى هذه الدراسة بأهمية بالغة حينما نتحدث عن العراق الذي شهد حالة لا استقرار السياسي وكذلك الأمني ولذلك جاء هذا البحث في محاولة لدراسة تأثير هذا العامل(الارهاب) في تحديد قدرة العراق على جذب المزيد من السياح في المدى القريب أو المتوسط وما يخلفه ذلك من آثار في تحديد اتجاه مؤشر التنمية الاقتصادية وهذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط القطاع السياحي، رغم اهمية القطاع السياحي إلا إنه من اكثر القطاعات حساسية في تأثره بالأحداث الامنية والاوضاع السياسية ذلك ان الامن والاستقرار من اكثر عوامل الجذب السياحي ومما لا شك فيه ان تنوع الاعمال الارهابية التي تتعرض لها الحركة السياحية يؤدي الى اضطراب الوضع الامني ومن ثم الى تدهور القطاع السياحي فكلما ازدادت المخاطر الامنية انخفضت السياحة وتأثرت معدلاتها بصورة سلبية

ومتسارعة وتحت ظل التداعيات الامنية التي افرزتها بعض الكيانات أو المجموعات الارهابية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الارهاب، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد العراق، السياحة.

Abstract :

Longer stability social and political security is one of the most important components of economic development. Without security, there is no development, and without both, countries collapse. Terrorism affects the increase in unemployment and leads to economic and social imbalance, the danger of which exceeds the local scope to the regional and international scope. The relationship between terrorism and its economic effects highlights the importance of combating terrorism and reducing its effects on the state's economy until political, security and economic stability is achieved. A person, whether he is a worker or an employer, and his life and freedom are not secure, he will work in anxiety, and this leads to weak production and lack of productivity, and this is what we see after every terrorist operation, as we find a defect in the mechanism of economic transactions, thus hindering development and sabotaging the infrastructure, which is... One of the components of development, and that terrorism leads to backwardness and poor living, and security and reassurance must be achieved for people, workers, businessmen, money, and infrastructure in order for a decent life to be achieved. The most influential element of tourist attraction is providing the highest levels of security and safety for tourists. This study is of great importance when we talk about Iraq, which witnessed a state of political and security instability. Therefore, this research came in an attempt to study the impact of this factor (terrorism) in determining Iraq's ability to attract more tourists in the short or medium term and the effects that this will have on the country. Determining the direction of the economic development index. The latter requires revitalizing the tourism sector. Despite the importance of the tourism sector, it is one of the most sensitive sectors in being affected by security events and political situations. Security and stability are among the most attractive factors for tourism, and there is no doubt that the diversity of terrorist acts to which the movement is exposed Tourism leads to a disturbance in the security situation and then to the deterioration of the tourism sector. As the security risks increased, tourism declined and its rates were negatively and rapidly affected under the shadow of the security repercussions produced by some terrorist entities or groups in Iraq.

Keywords: terrorism, economic development, Iraqi economy, tourism.

المقدمة

يعد الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا تكون هناك تنمية وبدون الاثنان تنهار الدول، فالإرهاب يؤثر في زيادة البطالة ويؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي تتجاوز خطورته النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي، فالعلاقة بين الإرهاب والآثار الاقتصادية له تبرز أهمية مكافحة الإرهاب والحد من آثاره على اقتصاد الدولة حتى يتحقق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الانسان سواء كان عاملاً أو صاحب عمل وهو لا يأمن حياته وحريته سيعمل في قلق وهذا يقود الى ضعف الانتاج و قلة الانتاجية، وهذا ما نشاهده بعد كل عملية ارهابية، إذ نجد خللاً في آلية المعاملات الاقتصادية ومن ثم اعاقة التنمية والتخريب في البنية الاساسية والتي تعد من مقومات التنمية، أن التصدي للإرهاب ومحاربته يحتاج إلى نفقات وتكاليف باهظة كان من الممكن أن توجه إلى مشروعات تنموية، أن الإرهاب يقود إلى التخلف والحياة الضنك، ولابد من تحقيق الأمن والطمأنينة للناس وللعاملين ولرجال الأعمال وللمال وللبنية الأساسية حتى تتحقق الحياة الكريمة، إن العنصر الاكثر تأثيراً للجذب السياحي هو توفير اقصى درجات الامن والسلامة للسياح، وتحظى هذه الدراسة بأهمية بالغة حينما نتحدث عن بعض البلدان العربية المختارة التي تشهد الأوضاع العامة فيها قدراً من حالة لا استقرار السياسي وكذلك الأمني وذلك بسبب مناهج العنف أو الإرهاب التي تتبناها بعض الجماعات المسلحة ذات الرؤى السياسية أو الدينية المتطرفة أو نتيجةً لإصرار بعض مؤسسات المجتمع المدني فيها وأطراف خارجية أخرى في دعواها بضرورة تبني حكومات هذه البلدان لمناهج التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من إمكانية القول بان الاستثمار السياحي في غالبية هذه البلدان قد شهد تحسناً نسبياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا إن شمولية هذا التحسن ومستواه ظل يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ولذلك جاء هذا البحث في محاولة لدراسة تأثير هذا العامل(الارهاب) في تحديد قدرة بعض البلدان العربية على جذب المزيد من السياح في المدى القريب أو المتوسط وما يخلفه ذلك من آثار في تحديد اتجاه مؤشر التنمية الاقتصادية وهذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط القطاع السياحي، رغم اهمية القطاع السياحي إلا إنه من اكثر القطاعات حساسية في تأثره بالأحداث الامنية والاوضاع السياسية ذلك ان الامن والاستقرار من اكثر عوامل الجذب السياحي ومما لا شك فيه ان تنوع الاعمال الارهابية التي تتعرض لها الحركة السياحية يؤدي الى اضطراب الوضع الامني ومن ثم الى تدهور القطاع السياحي فكلما ازدادت المخاطر الامنية انخفضت السياحة وتأثرت معدلاتها بصورة سلبية ومتسارعة وتحت ظل التداعيات الامنية التي افرزتها

بعض الكيانات أو المجموعات الارهابية في العراق وباقي الدول العربية أضحت المراكز السياحية عرضة لهجمات هذه الكيانات.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث كونها تعالج موضوعاً يحتل مكانة وأهمية بارزة في العراق وتتركز على انعكاسات ظاهرة الارهاب على القطاع السياحي الذي يُعد من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من المعروف أن السياحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد وتعد من أكثر القطاعات التي ترفع من شأن الدول والتي تساهم في زيادة الإنتاج وأهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية يساعد على خفض نسبة البطالة بشكل كبير مع زيادة الدخل القومي.

مشكلة البحث: تعد ظاهرة الارهاب من أهم معوقات التنمية الاقتصادية ذلك انها تسبب انعكاساً سلبياً على الواقع الامني الذي يهدد القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع السياحي بسبب الاضرار التي تخلفها هذه الظاهرة في العراق بشكل خاص. ولذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الفرعية التالي:

- ما هي انعكاسات ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية؟
- ما هي الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الارهاب على القطاع السياحي في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن (لظاهرة الارهاب انعكاسات اقتصادية ذات آثار سلبية على القطاع السياحي والذي يشكل أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن توثيقها بالنقاط التالية:

1. الوقوف على مفهوم الارهاب والتعرف على أهم صوره وأسباب نشأته.
2. توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وصورها وأبعادها فضلاً عن مفهوم السياحة وأنواعها.
3. التعرف على أهم الانعكاسات لظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي للعراق.

منهجية البحث: إن طبيعة الموضوع والأهداف المراد الوصول إليها جعلتنا نعتمد على المنهج الوصفي والاسلوب التحليلي إذ أننا سنتناول وصفاً لواقع الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي وسنقوم بدراسة تجربة العراق ومختلف المفاهيم المتعلقة به، بينما الاسلوب التحليلي استخدم لتحليل العلاقة بين ظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي للعراق وايجاد الخطة الاستراتيجية لتوفير الامن الاقتصادي وزيادة فرص الجذب السياحي.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تتمثل الحدود الزمانية بدراسة الاوضاع الاقتصادية للعراق خلال مدة تعرضه للعصابات الارهابية.

اما الحدود المكانية للبحث شملت دراسة الاوضاع الاقتصادية للعراق.

هيكلية البحث: من أجل تغطية موضوع البحث قد تم تقسيمه الى ثلاث محاور تناول المحور الاول الإطار النظري لظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي أما المحور الثاني تناول ظاهرة الارهاب في العراق بعد 2003, والمحور الثالث خُصِص لدراسة انعكاس ظاهرة الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي في العراق.

وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات للحد من انعكاس الارهاب على التنمية الاقتصادية والقطاع السياحي.

المحور الأول

الإطار النظري لظاهرة الارهاب والتنمية الاقتصادية والقطاع السياحي

رغم شيوع استخدام مفهوم ظاهرة الارهاب على نطاق متسع إلا أنه لا يوجد تعريف مُعتَمد سواء على المستوى العلمي أو الدولي إذ يعود ذلك إلى اختلاف العوامل الأيديولوجية والثقافية بين الدول، وكما تعددت المفاهيم المفسرة للإرهاب فإن صور الارهاب هي متعددة ايضاً متعددة فمنها ما يستهدف سير عملية التنمية الاقتصادية لاسيما في العقود الأخيرة مما جعل استقرار الوضع الامني والسياسي شرط أساسي للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية.

أولا: الارهاب Terrorism (الإطار المفاهيمي)

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم ظاهرة الارهاب لتعدد اشكاله واختلاف دوافعه من زمن لأخر حيث تطورت صور الإرهاب بعدما اصبح ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والبلدان النامية، وهناك علاقة تبادلية بين ظاهرة الإرهاب والانشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال وتجارة المخدرات والفساد المالي والإداري، كما يعد الإرهاب من الظواهر التي تنشأ في ظل تفاعل عوامل نفسية واجتماعية وظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة بشكل أو بآخر تؤدي بالإفراد الى الانتماء للحركات الارهابية، ويؤدي الارهاب الى خسائر بشرية ومادية تجعل أفراد المجتمع يُعانون من الفقر والبطالة والتهجير وخسارة ممتلكاتهم ودخلهم، وقد تراجع مستوى السياحة في البلدان التي عانت من العمليات الارهابية نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وفقدان الأمن والاستقرار حيث ان الإرهاب دمر البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية مثل النقل والكهرباء والقطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة في سوريا ومصر والعراق، وعلى الرغم مما مرت به اغلب البلدان بمظاهر الارهاب، الا ان البعض منها قد تجاوزها كما هو الحال في

مصر التي تعيش مرحلة انتقالية مهمة في اقتصادها أما العراق فانه لازال يعيش اسوء مراحله الاقتصادية.

مفهوم الارهاب لغة واصطلاحاً **1- الارهاب لغةً:** كلمة الإرهاب هي مصدر الفعل رَهبَ رهباً ورَهبةً، ولقَدْ أقرَّ المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها(رهب) [1]، أي بمعنى خافَ، ويقال أرهَبَ فُلاناً بمعنى أخافهُ وأفزعهُ، وقد يطلق وصف الإرهابين على اللذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم ومآربهم.

وكذلك يعني الإرهاب بأنه محاولة الجماعات والأفراد فرض أفكار ومواقف أو مذاهب بالقوة لأنها تعد نفسها على صواب على أنه مهما بلغت نسبة الأغلبية فهي على رأيهم على ضلال، وأنها تعطي لنفسها الوصاية تحت أي مبرر.

وكلمة رهبَ رَهباً بالتحريك، بمعنى خافَ وأسترهبَ، أي أخافهُ وفزّعهُ[2]، وقد بيَّن الله سبحانه وتعالى بقوله ((وَ اسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ))[3]. و ورد بقوله تعالى ((وَأَضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ۖ))[4] كذلك قال الله سبحانه((وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ ۖ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ))[5]، كما قال سبحانه((إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ))[6]، ورَهبَ خافَ وأرهبهُ وأسترهَبهُ أي أخافه[7]. وقد وردَ أن رهبتْ الشيء تعني أرهبَتهُ رهباً ورهبةً أي خُفتَ وأرهبتَ فُلاناً[8].

ولكلَ ما تقدم يتبين أن الإرهاب كمفهوم لغوي يكاد أن يكون منعدماً في المعاجم اللغوية القديمة، وذلك لحداثة استخدامه، أما في المعاجم الحديثة فأن مفهوم الإرهاب لا يخرج عن معنى الخوف والفزع وأنها تتفق في غالب مجموعها على هذا المعنى، أي أن جميع مفاهيم الإرهاب تصب في جوهرها بمعنى الخوف والرعب، فكلمة إرهاب مقترنة بمعنى الخوف والفزع.

1- الإرهاب اصطلاحاً

في الحقيقة لم تتفق أغلب التشريعات الجنائية على إيجاد تعريف موحد جامع ومانع لهذه الظاهرة، ظاهرة الإرهاب وكل عرّفها حسبما يراه، كذلك الفقه الجنائي هو الآخر لم يخرج في

---

[1] معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، مطبعة مصر، 1960، ص237..

[2] جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1989، ص1595.

[3] سورة الاعراف، الآية (116).

[4] سورة القصص، الآية (32).

[5] سورة الاعراف، الآية (154).

[6] سورة النحل، الآية (51).

[7] محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص158.

[8] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين للتحليل، دار الحكم، تونس، 1980، ص719.

تعريف محدد وموحد لهذه الظاهرة وإن كل من عرّف الإرهاب ينظر إليه من الزاوية التي ينظر منها لهذه الظاهرة، إذ تختلف هذه التعريفات اختلافاً متبايناً من حيث الزمان والمكان بل أيضاً يختلف من حيث الاشخاص والموضوع، وذلك بحسب الثقافات والايديولوجيات التي يؤمن بها كل باحث أو فقيه، لقد بلغت اهمية تعريف ظاهرة الارهاب حدا دفع الكثير من الدول الى اقامة المؤتمرات والندوات لتحديد مفهومه وعناصره فقد عرفته منظمة الامم المتحدة بانه يهدف الى(التسبب في الموت او اذى جسدي خطير لمدنيين او غير مقاتلين بهدف ترويع مجموعة سكانية او ارغام الحكومة على القيام بعمل ما او الامتناع عن القيام باي فعل) [1].

بينما اوضح مجلس الامن الدولي في قراره(1566) ان مفهوم الارهاب هو" الاعمال الاجرامية بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل او الحاق اصابات جسمانية خطيره او اخذ الرهائن بغرض اشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور او جماعة من الاشخاص او اشخاص معيين او لتخويف جماعة من السكان او ارغام حكومة او منظمة دولية على القيام بعمل ما ام عدم القيام به"* فلم يتحقق الأجماع على أي تعريف لظاهرة الارهاب سواء كان ذلك على المستوى العربي أم الأجنبي، لذا سوف نتناول بعض التعريفات بهذا الخصوص في التشريعات القانونية قدر تعلق الامر بها:

- **الإرهاب في التشريع العراقي:** إن المشرع العراقي عرّف الإرهاب بأنه" كل فعل يقوم به فرد أو جماعة منظمة أستهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة، أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف أو الفزع بين الناس أو اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية"[2].

أما التعريف الفقهي للإرهاب فقد أختلف الفقهاء فقهاء القانون الجنائي في إيجاد تعريف موحد للإرهاب جامع ومانع، وسوف نبين بعض التعريفات الفقهية للإرهاب:

-**التعريف الفقهي العراقي:** لقد عرف جانب من الفقه العراقي الإرهاب على أنه(كل فعل أو تهديد أو ترويع يوجه ضد فرد أو مجموعة أفراد أو دولة، أو تخريب للممتلكات العامة أو

---

[1] Toby Archer , International Terrorism and Finland , The Finnish Institute of International Affairs, Finland, 2004 , p4

* قرار رقم 1566 الصادر في تشرين الاول / اكتوبر لسنة 2004 , مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة.

[2] المادة / 1 من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005.

الخاصة بقصد تحقيق مآرب شخصية غير مشروعة يترتب عليه إثارة الخوف والهلع في نفوس الناس)[1].

كذلك عرفه جانب اخر من الفقه العراقي على انه(ضربات عنف، أعدت بصورة مخططة، ومفزعة، موجهة خفية أو من وراء الستار ضد نظام سياسي ما لنشر الخوف وعدم الاستقرار وكذلك لكسب التأييد والمساندة)[2].

صور الارهاب:

إن أهم الصفات المهمة التي تميز الارهاب عن باقي سائر الأعمال الجنائية هي أن المقصود من العنف والرعب في الارهاب هو غالبا تأثيرهما على الاخرين لأغلب الضحايا الفعلية، أن العمل الإجرامي لا يمكن اعتباره ارهاباً الا إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط[3]:

1- ارتكاب بعض الاعمال العنيفة بحيث يؤدي الى القتل أو اضرار بدنية مهمة.

2- وجود قصد معين أو مشروع فردي أو اجتماعي لارتكاب الافعال المذكورة.

3- وجود قصد غائي إيجاد الرعب والخوف لدى شخصيات معينة، جماعات، أشخاص أو بين عامة الناس.

وهذه الشروط لجميع صور الارهاب المذكورة أدناه:

للإرهاب صور وأشكال متعددة تنقسم حسب المجال والمستوى الذي تم الاعتماد عليه في التحليل والدراسة و نكتفي هنا بتقسيم الارهاب الى[4]:

1- **الارهاب عبر منظمات حكومية:** تعهد بعض الدول مهمة الارهاب لمنظمات ارهابية حكومية غير قوات الجيش أو الأمن فقد ظهر هذا النوع إبان الثورة الفرنسية ثم الثورة البلشفية في روسيا وبعض الدول وقد اعيد تشكيل هذا النوع من المنظمات في العديد من الدول لممارسة الارهاب والتغلغل في صفوف المنظمات العسكرية أو المعارضة أو القيام بعمليات ارهابية.

---

[1] خالد مجيد عبد الحميد، السياسة الجنائية في قانون مكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص50.

[2] محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الوطنية والدولية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد7، النجف،2009، ص142.

[3] عبد المجيد مبلغي وآخرون، الإرهاب تعريفه واليات مكافحته ترجمة احمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر

الإسلامي الطبعة الأولى، بيروت 2015، ص 2.

[4]علي جاسم محمد التميمي، الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2016، ص477.

2- **الارهاب السياحي:** الارهاب السياحي إرهاب حديث حيث تَكَون ليثير الرعب لدى العديد من دول العالم الثالث نظراً لعدم اهتمام هذه الدول بمواطنيها لهذا تعمل الحركات الارهابية على تهديد السياح الأجانب وقتلهم أو اختطافهم لاعتقادهم بأن دولهم ستهتم بهم.

3- **إرهاب الاقليات:** شاع في الوقت الحاضر إرهاب يطلق عليه اسم ارهاب الاقليات حيث تحاول الأقلية أن تقوم بعمليات ارهابية من أجل الحصول على استقلالها او المطالبة بالحكم الذاتي او الحصول على مطاليب خاصة بالأقلية، من ذلك ارهاب الأقلية المسيحية في الشرفة في إندونيسيا والأكراد في تركيا.

4- **الارهاب المحلي:** وهو النشاط الارهابي الذي تقوم به الجماعات الارهابية في ذات الدولة الأهداف محددة في نطاق هذه الدولة لا يتجاوز نشاطها حدود الدولة وليس لها ارتباط خارجي وعلية فأنه يعتمد بالأساس على الجهد المحلي في التنفيذ والاعداد وضحاياه يكونون من نفس الدولة والنتائج تكون داخلها، كما لا يعتمد على التمويل من جهات اجنبية كمنظمة كوكلاس كلان. *

5- **الارهاب الدولي:** تأخذ الجريمة الارهابية صفة الجريمة الدولية إذا كان أحد أطرافهما دولية من خلال اختلاف جنسيات الضحايا عن الفاعلين او الفاعلين فيما بينهم او من خلال مكان تنفيذ الجريمة الارهابية او التخطيط لها في دولة وتنفيذها في دول اخرى، أو الحصول على تمويل أجنبي او الايواء والتواجد على اراضي اجنبية او الاعتداء على اشخاص محميين من قبل القانون الدولي مثل رؤساء الدول واعضاء الهيئات الدبلوماسية[1].

اما صور السلوك الإنساني في جرائم الإرهاب التي وردت في قانون مكافحة الإرهاب رقم (31) لسنة (2005) هي ثمان صور وفيما يلي عرض لها:

1- العنف أو التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر وتعريض أموالهم وممتلكاتهم للتلف أيا كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذا لمشروع إرهابي منظم فردي أو جماعي.

2- العمل بالعنف والتهديد على تخريب أو هدم أو أضرار عن عمد للبنايات أو الأملاك عامة أو مصالح حكومية أو مؤسسات أو هيئات حكومية والقطاع الخاص أو المرافق العامة

* كوكلس كلان: منظمة عنصرية ظهرت في امريكا عام 1865 كانت تدعو للعنصرية وتعتقد أن الجنس الابيض هو الافضل اعضاءها من اصحاب البشرة البيضاء حصرا من المسحيين البروتستانت نفذت هذه المنظمة هجمات دامية ضد السود وعلى مدى 151 عاما.

[1] علي جاسم محمد التميمي: مصدر سابق، ص478

والأماكن المعدة للاستخدام العام أو الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور أو مال عام ومحاولة احتلال أو الاستيلاء عليه أو تعريضه للخطر أو الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الأمن والاستقرار.

3- من نظم أو ترأس أو تولى قيادة عصابة مسلحة إرهابية تمارس الإرهاب وتخطط له وكذلك الإسهام والاشتراك في هذا العمل.

4- العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسلح بعضهم بعضا وبالتحريض أو التمويل.

5- الاعتداء بالأسلحة النارية على دوائر الجيش أو الشرطة أو مراكز التطوع أو الدوائر الأمنية أو الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية أو إمداداتها أو خطوط اتصالاتها أو معسكراتها أو قواعدها بدافع إرهابي.

6- الاعتداء بالأسلحة النارية وبدافع إرهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ.[1]

7- استخدام بدوافع إرهابية أجهزة متفجرة أو حارقة مصممة لإزهاق الأرواح وتملك القدرة على ذلك أو بث الرعب بين الناس أو عن طريق التفجير أو إطلاقه أو نشر أو زرع أو تفخيخ آليات أو أجسام أيا كان شكلها أو بتأثير المواد الكيماوية السامة أو العوامل البيولوجية أو المواد المماثلة أو المواد المشعة.

8- خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم للابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي أو طائفي أو قومي أو ديني أو عنصر نفعي من شأنه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب[2].

ويتضح لنا من خلال الصور التي أوردها المشرع انه قد عد الأفعال وجعلها على سبيل الحصر، وان كان قد احتوى جملة من الأفعال التي حصلت في الماضي ومن الممكن أن تكون في الوقت الراهن، لكنه لا يستطيع أن يصف أفعال أو يحصرها قد تحدث مستقبلاً وسيبقى الحال في التأرجح لعدم التمكن من تحديد مفهوم الإرهاب بشكل واضح وصريح، لذا نرى أن نتعامل مع

[1] خالد محمد محمد الحمادي، الارهاب الالكتروني دراسية في التوزيع الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة، دراسة مقدمة إلى أكاديمية الاتصالات والادارة العامة لشرطة الشارقة، جريدة الاتحاد في 23 يونيو 2019، ص22-28.

[2] محمد عبد المحسن سعدون، مصدر سابق، ص145.

الأفعال حتى وان أطلقنا عليها عبارات تختلف من حيث الشكل مع مفردة الإرهاب من اجل أن نقف تجاه الحالة وقفة تعالج الأوضاع.

اسباب ظاهرة الارهاب:

إن ظاهرة الإرهاب ليست نتيجة لعامل واحد بل هي محصلة لعدة عوامل منها، داخلية وخارجية وبيئية، وظروف الزمان والمكان، ترى النظريات النفسية أن للأمراض النفسية أو العقلية دوراً في دفع بعض الأشخاص إلى هذا السلوك الإرهابي، أما النظريات الاجتماعية التي تفسر السلوك الإرهابي في نطاق العوامل الاجتماعية فترى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم، والبطالة والتناقض المعرفي، والإثارة الإعلامية والتطورات الرهيبة في الاتصالات والنظرة الغربية الخاطئة للعالم الإسلامي[1]. من جملة أسباب الإرهاب والعنف على الإجمال الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والإعلامية والنفسية...الخ، إلا أن بعض أبرز الأسباب التي يتعين دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لأسباب ظاهرة الإرهاب هي:

1- **أسباب تربوية و ثقافية:** التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخًا ملائمًا لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية[2].

2- **أسباب اجتماعية:** فانتشار المشكلات الاجتماعية والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، والتطرف في الآراء، والغلو في الأفكار، بل ويجعل المجتمع أرضًا خصبة لنمو الظواهر الخارجة عن الطبيعة البشرية وايضا دور وسائل الإعلام، أجواء الحريات والإهانة، والسخرية وإذلال الإنسان، والتربية غير الواقعية[3].

3- **اسباب اقتصادية:** فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتًا، وعلى العكس إذا كان دخله قليلاً كان مضطربًا وغير راضٍ عن مجتمعه، هذه الحالة من الشعور يولد عند الإنسان حالة من التخلي عن المسؤولية الوطنية، العجز في بعض البلدان عن تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، وتفكك المجتمعات[4].

4- **أسباب نفسية:** فهناك دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد، وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، أو الإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات، أو الوصول إلى المكانة المنشودة.

---

[1] عبد الرحمن عبد الله احمد، الازمات العالمية، دار الكاتب العربي، بيروت، 2001، ص (184-186).

[2] عبد العزيز احمد الدسوقي، إثر الارهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص (51-53).

[3] محمد صابر زاهد، ويلات العنف، دار المجتمع، بيروت، ص43.

[4] محمد فريد غلاب، ظاهرة الارهاب، دار الحكم، بيروت، 1998، ص83.

5- أسباب سياسية: فوضوح المنهج السياسي واستقراره، والعمل وفق معايير وأطر محددة، يخلق الثقة والقناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى الفرد، كما أن الغموض في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع الثقة، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، فتقوم جماعات وأحزاب، وهذا وجه من وجوه انتشار الإرهاب.

6- آثار الاستعمار والتبعية، والوعود غير الواقعية للشعوب، والاعتداء على الملكية الخاصة ومصادرتها، والاستبداد، والنعرات التاريخية، والصراع الدولي على مناطق النفوذ، والحروب الأهلية بغرض استنزاف الموارد المادية والبشرية.

ثانيا: التنمية الاقتصادية – الإطار النظري والمفاهيمي

استولى موضوع التنمية الاقتصادية انطلاقاً من المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، مكاناً بارزاً بين الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذلك لأن اعداد سكان الدول النامية اصبحت تشكل نسبة عالية وكبيرة من سكان العالم، فصلا عن اغلب الدول النامية حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبحت تسعى للتخلص من تبعيتها للدول المتقدمة.

تنافس الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية والدول الرأسمالية والاشتراكية والمنظمات الدولية والاقليمية، في دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جميع الجوانب اسبابها، وابعادها، ومشاكلها وعرضوا تجارب العديد من الدول وتقيم هذه التجارب بهدف البحث عن الأساليب والوسائل التي ينبغي على الدول النامية اتباعها لتحسين أوضاع سكانها. إن التنمية الاقتصادية عملية ليست سهلة، بل عملية شاقة تحتاج جهداً كبيراً ونفقات أكبر ووقت أطول واستراتيجيات متنوعة كما هو الحال بالنسبة للقطاع السياحي الذي يُعد من أبرز مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ولن يتحقق التقدم إلا بأتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع الخطط المناسبة فضلا عن اصرار وعزيمة شعوب الدول النامية، كما ينبغي على الدول المتقدمة ان تدعم الدول النامية وتتيح سياسات مؤازرة لها، كما يتعين على المنظمات الدولية والاقليمية أن تقدم المساعدات الحقيقية لتلك الدول.

مفهوم التنمية الاقتصادية The Concept of Economic Development

Development وتعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الارادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو [1].

([1]) سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة . القاهرة ، ط 2 ، 2004 ، ص 177.176.

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية ولذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع[1].

اتخذ مفهوم التنمية الاقتصادية في مقررات علم لاقتصاد للتدليل على عملية احداث تغيرات جذرية لمجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي وبمعدلات تضمن التحسن المتزايد في حياة افراده والعمل على زيادة قدرة المجتمع للاستجابة للمتطلبات والحاجات والاساسية لأعضائه بالصورة التي تكفل ارتفاع درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال.

تنوعت مفاهيم التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بانها" العملية التي تستخدمها الدول غير مكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد". وبذلك توصف التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع، بهدف الوصول الى الرفاهية بكفاء وفاعلية. فتكون بذلك تحقيق مطلبين هامين هما:

1. تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة، والفاعلية في اداء مختلف اشكالها في ادارة حياتها.
2. تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو المتوازن في مختلف القطاعات.[2]

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على مشاركتهم النشطة والحرة والهامة في التنمية في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[3]. فالتنمية

([1]) صبري فارس الهيني ، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي ، دار المناهج للنشر و التوزيع . الاردن، ط 1 ، 2007 ،ص 12.

([2]) علي حاتم القريشي ن اقتصاديات التنمية ، حوض الفرات . النجف الاشرف ، ط1 ، 2017 ، ص 49.

([3]) عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية ، دار الحلزونية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2008 ، ص 147 . 148.

بطبيعتها عملية شاملة بشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم[1].

إن التنمية تعتبر عملية تحويل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساعد على خفض نسبة الفقر وارتفاع المستوى المعيشي والارتقاء بمعدلات الاستثمار وإعطاء الافراد مزيد من الفرص لممارسة نشاطهم.

صور التنمية الاقتصادية

من خلال التعرف على مفهوم التنمية نجد ان التنمية الاقتصادية هي العملية التي تتحول فيها الاقتصاديات الناشئة الى اقتصاديات متقدمة اي العملية التي تصبح فيها البلدان ذات مستويات المعيشية المتدنية ذات مستويات معيشية متطورة وأكثر تقدماً بعبارة اخرى تتحسن بفضل التنمية الاقتصادية مستوى الصحة العامة ويتوفر الامن والاستقرار السياسي وتطوير الصناعة والبنى التحتية، وعليه تأخذ صور التنمية الاقتصادية عدة انواع منها ما يلي:

1- **التنمية الصناعية:** ويقصد بها الخطط والجهود التي تبذلها الدولة بهدف إحداث تغيرات ايجابية في قطاع الصناعية، وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للمواد المتاحة سواء كانت طبيعية او بشرية او تكنولوجية[2].

2- **التنمية الصحية:** تعني تنمية المستشفيات والمراكز الصحية والبرامج العلاجية فضلاً عن الاهتمام بالوعي الصحي لدى الموطنين سواء كانت هذه التنمية بإقامة ندوات توعوية او انشاء مراكز صحية جديدة او غيرها من الطرق التي ترفع مستوى التنمية الصحية لدى الموطنين[3].

3- **تنمية التعليم:** يقصد بتنمية التعليم هو تنمية المعاهد والانظمة التي تدعم تطوير المعرفة والارتقاء بمستوى التعليم من خلال اقامة معاهد مختلفة لتطوير سبل التعليم وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال[4].

([1]) محمد صفوت قابل ، نظريات سياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، 2008 ، ص 65.

([2]) هوشيار معروف ، التنمية الصناعية في العالم العربي و مواجهة التحديات الدولية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2003 ، ص 23.

([3]) جفال عبد الحميد ، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية ، دار الايام للنشر و التوزيع ، 2016 ، ص 17.

([4]) ابراهيم عصمت مطاوع ، التنمية البشرية بالتعليم و التعلم ، دار الفكر العربي للنشر . القاهرة ، 2002 ، ص 57.

4- **تنمية الامن والسلامة:** تعرف على انها كل انواع التنمية التي تجعل الموطنين يدركون بانهم يعيشون في أمان سواء اكان ذلك عن طريق مكافحة الجرائم وتطوير سبلها وتنمية وتكوير امن المعلومات او غيرها من السبل التي تضمن الامن والسلامة للموطنين.

5- **التنمية السياحية:** يمكن تعريف التنمية السياحية بأنها الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وهذا يتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره الاسلوب العلمي الذي يستهدف تحقيق اكبر معدل من النمو السياحي باقل تكلفة ممكنة وفي اقرب وقت مستطاع[1].

ان التنمية السياحية تعتبر أحدث ما ظهر من انواع التنمية وهي بدورها متداخلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وقضية التنمية السياحية لدى العديد من الدول في العالم ن القضايا المعاصرة لمساهمتها في وزيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي فهي أحد المواد الرئيسية للدخل القومي لذا نجد ان التنمية السياحية اهم وسائل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تحققه من تحسين لوضع ميزان المدفوعات وايجاد فرص عمل جديدة.

6- **التنمية المالية:** يقصد بعدها تنمية المؤسسات والموارد المالية والعمل على تطويرها بالمستوى الذي يحقق الاستقرار لتلك المؤسسات وتلعب التنمية المالية دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية حيث تسهم في تنمية العادات الادخارية وتشجيع تأسيس الشركات المساهمة والتي تنسجم مع طبيعة العادات الادخارية في المجتمع فضلا عن دورها في تحويل خطط التنمية ومساهمتها في توجيه المواد المالية نحو انجاز مشروعات التنمية الاقتصادية.

7- **تنمية البنى التحتية:** تعرف بأنها تنمية الخدمات الاساسية التي تؤثر على اقتصاديات الدول مثل تنمية البنية التحتية لمصادر الوقود وتنمية النية التحتية للاتصالات والشبكة الكهرباء والنقل وانشاء وسائل أكثر راحة واقل تكلفة على المواطنين.

8- **تنمية حقوق الانسان:** وتعني العمل على تنمية المبادئ التي تحمي حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق القوانين والانظمة التي تخدم حقوق المواطنين دون المساس بحريتهم فضلا عن حماية حقوق الطفل وتنميتها.

9- **التنمية البشرية:** تعرف بأنها عملية زيادة الخيارات المتوفرة للأفراد والتي تشمل ثلاثة خيارات رئيسية هي توفير حياة صحية بعيدة عن الامراض، زيادة انتشار المعرفة وتوفير الموارد التي تسهم في وصول الافراد الى مستوى حياتي لائق[2].

([1]) فؤاد غضبان ، الجغرافيا السياحية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان . الاردن ، 2014 ، ص 137.

[2] تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2016، ص 2.

10- التنمية المستدامة: تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال المستقبلية[1].

ثالثا: القطاع السياحي

مفهوم القطاع السياحة

يُعد القطاع السياحي من أهم مصادر الدخل لدى الكثير من البلدان لذا تسعى الدول إلى تنمية السياحة داخلها بمختلف أنواعها لجذب المزيد من السياح، إذ أصبحت السياحة من اهم الصناعات التي تسهم في اقتصاديات الدول بل وفي تحريك الاقتصاد العالمي بأكمله.

ورد لفظ السياحة في قوله تعالى: "فسيحوا في الارض اربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين "[2]. ومعنى السياحة في هذه الآية الكريمة سياحة العبد أما للتقرب من الله(عز وجل) أو تجولا في الارض للتعبد والتأمل في ملكوت الخالق.

لقد أولت مختلف الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع، وهذا لما له من مساهمة فعالة في خلق فرص العمل وزيادة نمو الناتج المحلي الخام وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

فتعرف السياحة بأنها: (مجموعة الانشطة الاقتصادية والحضارية والتنظيمية الخاصة بانتقال الافراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم لمدة لا تقل عن(24) ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار)[3].

يعتبر قطاع السياحة من اكثر الصناعات نمواً في العالم، حيث ينظر الى السياحة من المنظور الاقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وفرصة لتشغيل الايدي العاملة[4].

وعرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة(بأنها تعبير يطلق على رحلات الترفيه وما يتعلق بها من أنشطة وإشباع حاجات السائح), بينما عرفت السياحة بأنها(تلك الظاهرة الطبيعية التي تنبعث أصلاً من طبيعة الانسان وفطرته وما تحتويها من غرائز وحواس منذ خلقه ونمت معه وتطورت مع تطورات حالته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية)[5].

---

(1) عبد اللطيف مصطفى . عبد الرحمن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية . بيروت ، ط1 ن 2014 ، ص 19.

(2) سورة التوبة ، اية 2 .

(3) مصطفى يوسف كافي ، فلسفة اقتصاد السياحة و السفر ، دار حامد للنشر و التوزيع . عمان ، 2015 ، ص 38 .

(4) مصطفى يوسف كافي ، السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات و الاتصالات و عولمة السياحة ، دار ألفا للوثائق، 2017 ،ص 31 .

(5) محمد حسين بازرعة ، العلاقات العامة و السياحة ، دار الصفا للطباعة ت القاهرة ، 1982 ، ص 6 .

السياحة هي تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية وهي مجموعة من الانشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات[1].

تتنوع أهميتها للدولة وعلى أهل البلاد وعلى السائحين إذ أنها توفر دخول العملة الصعبة إلى البلاد والتي تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني، فضلا عن زيادة فرص العمل لدى الشباب، فحيثما يحل السائح بأي مكان فهو يحتاج إلى المزيد من الخدمات والتي من شأنها توفير فرص العمل المختلفة وتعتبر وسيلة للتبادل الثقافي بين الشعوب، كذلك تُعد السياحة مرآة حضارية تعكس الوجه الحضاري لشعوب البدان المضيفة، وتبين الكثير عن عاداتها وتقاليدها وقيمها الحضارية والتي تنقل انطباعًا عن مدى رقي أهل البلاد، السياحة مجموعة من الأنشطة الحضارية والثقافية والاقتصادية والتي يقوم بها الفرد الذي ينتقل من بلد إلى بلد آخر ويستمر وجوده بها إلى أكثر من يوم على الأقل، وتتعدد الأغراض التي سافر من أجلها إلا أنها لا تشمل العمل.

إن السياحة من الأنشطة الهامة والتي يقوم بها الكثير من الأفراد بكل أنحاء العالم فيسافرون وينتقلون من مكان إلى آخر بما يعود على أنفسهم بالبهجة والاستمتاع، والشعور بالراحة والاسترخاء، والحصول على فرص للترفيه والترويح عن النفس، وللسياحة أهمية كبرى بتنمية المناطق السياحية والعمرانية بالبلاد، فللحصول على أكبر عائد من السياحة تقوم الدول بعمليات التنمية والتركيز على المعالم المختلفة والاهتمام بإنشاء العديد من الفنادق والمنتجعات وتنويع الخدمات بما يعود بالفائدة على الدولة وسكانها ويحقق التوازن بين المناطق السياحية بالفعل وبين المناطق الفقيرة والتي تمتد إليها يد الدولة للتطوير فضلاً عن دعم البنية التحتية للبلاد عن طريق تشييد طرق جديدة لتسهيل عمليات الانتقال وبناء المطارات وتحسين الخدمات بها.

عناصر السياحة

1- السياح: أي أعداد السياح الذين تستطيع الدول المُضيفة استيعابهم وفقاً لمُتطلباتهم. إن لمفهوم السياح اهمية كبيرة من عدة نواحي كالناحية الاقتصادية فإن أي انفاق داخل البلد المضيف من قبل السياح يعد إنفاقاً سياحياً مهما كانت طبيعته كالأنفاق على النقل والترفيه والسكن والطعام والشراب وغيرها، لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة W.T.O للسائح بأنه كل شخص يسافر خارج موطنه محل اقامته الاصلي لأي سبب من الاسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده أو بلد اخر لفترة تزيد عن(24) ساعة•.

([1]) Organization for Economic and Development , Tourism Development Economic Growth , 1969 , p 13 .

• منظمة السياحة العالمية world tourism organization هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول السياحية تأسست عام 1946موقعها في مدريد . اسبانيا

2- المعرضون: وهى الدول التي تُقدِّم الخدمات السياحيّة التي يرغب بها السائح من أجل خلق بيئة سياحيّة جيدة وناجحة.

3-المعالم السياحيّة: هي معالم طبيعية أو مناطق اثرية أو بنايات تتحدث عنها وسائل الإعلام فيذهب الناس إليها لزيارتها ورؤيتها بأنفسهم، أو أي منطقة تتسم بحب زيارتها والاستمتاع بجمالها، مثل الأهرامات في مصر، وقصر تاج محل بالهند، والبتراء في الأردن والعديد من المعالم السياحية.

أنواع السياحة

1- السياحة الداخلية: هذا النوع يقوم به أهل البلاد أنفسهم بزيارتهم معالم بلادهم والسفر داخلها للتعرف على مدنها المختلفة.

2- السياحة الخارجية: من خلال هذا النوع يسافر الفرد إلى خارج حدود دولته ليزور دولة أو دولا أخرى، للسياحة أنواع كثيرة ولا يسافر الكثير من السائحين من بلد إلى آخر لنفس الهدف، إنما تختلف أغراض السياحة من سائح إلى آخر، وتتعدد أشكالها فمن السياح من يسافر إلى أغراض علاجية وآخر للترفيه وآخر يسافر للتعرف على ثقافة الدولة وغيرهم الكثير [1].

المحور الثاني ظاهرة الارهاب في العراق بعد 2003

الارهاب من الظواهر الجديدة التي برزت بعد سيطرة القوات الامريكية على الاراضي العراقية وإسقاط نظام الحكم بعد عام(2003) والذي ساهم في تفشي حالة عدم الاستقرار الامني نتيجة لحل المؤسسات العسكرية والامنية في ذلك الوقت وحالة الفوضى التي عاشها الشعب العراقي كُل ذلك أدى الى ظهور الارهاب وانتشاره بصورة لم يسبق لها مثيل، إن النظام السياسي في العراق بعد عام(2003) اتصف بعدم الاستقرار والتوترات العرقية والطائفية وتدخلات دول الجوار والتحديات الأمنية التي خلقتها الجماعات الإرهابية والميليشيات والعصابات، سيطر على المشهد السياسي خلال كل إدارة عراقية تقريباً منذ عام(2003) ائتلافات ضعيفة ومنقسمة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها، كل ذلك ادى الى ظهور اعمال ارهابية تمثلت بهجمات ارهابية في مناطق واسعة من المحافظات العراقية، واستمرت تلك العمليات الى ان اصبحت تأخذ اشكالاً اخرى كالسيارات المفخخة والقنابل، إذ ارتفعت اعداد الضحايا في منتصف العام(2005)الى 672 شخصاً، ويليه العام(2006) الذي شهد اعمالاً

[1] ابراهيم بظاظو ، بانوراما السياحة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع . عمان ، 2020 ، ص 165 .

هي الاعنف منها تفجير مرقدي الاماميين العسكريين في مدينة سامراء الذي أودى بحياة المئات، ومقتل اكثر من200 عراقي في الهجوم الارهابي الذي استهدف مدينة الصدر في بغداد.[1]

أما في العام(2014) فقد كان الاعنف اذ ظهرت عصابات ارهابية شرسة تحت مسمى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام التي تسللت الى مدينتي الرمادي والفلوجة ومنها انتقل الى مدينة الموصل والسيطرة عليها في العاشر من حزيران لتبدأ سلسلة من عمليات القتل والنزوح والاختطاف وسلسلة من المجازر البشرية كمجزرة سبايكر في مدينة تكريت التي ذهب ضحيتها اكثر من 1600 جندي عراقي، ومجزرة البو نمر في الرمادي وغيرها من العمليات الارهابية التي استهدفت حياة العراقيين ولم تفرق بين كبير وصغير ولا عسكري أو مدني، لقد كشفت تقارير الامم المتحدة عن حصيلة الضحايا لعامي(2014) و(2015) في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الارهابية، بلغت ما يقارب 18 و805 ألف، و3 ملايين نازح [2].

لم تقف القوات الامنية والشعب العراقي مكتوفي الايدي أمام ما جرى من تدمير للمدن العراقية وسيطرة التنظيمات الارهابية عليها، إذ تكاتف الشعب العراقي يداً بيد مع القوات الامنية عبر فتوى الجهاد الكفائي الذي أصدرته المرجعية آنذاك إذ دخلت القوات الامنية في معارك شرسة بدأت في الشطر الغربي من الموصل في العام(2017) تمكنت من استعادتها وتحريرها، بعد تمكن القوات الامنية من استعادة الشطر الشرقي في معارك شرسة دامت لثلاثة أشهر انطلقت في(17 تشرين 2016)، استمرت معارك التحرير 9 أشهر تكاتف فيها أكثر من 100 ألف مقاتل من الجيش العراقي وجهاز مكافحة الارهاب والشرطة الاتحادية والمتطوعين من كافة أطياف الشعب العراقي، وفي العاشر من يوليو عام(2017) تم إعلان تحرير مدينة الموصل بعد معارك دامية استمرت لأكثر من 9 أشهر.[3]

وبعد اعلان التحرير وخاصة بعد عام(2018) اتبعت التنظيمات الارهابية مساراً جديداً لاستهداف حياة العراقيين وهو تنفيذ الهجمات الارهابية عبر ما يسمى بالخلايا النائمة واستمرت القوات الامنية في مواجهة تلك الخلايا بعد الهجمات التي تعرضت لها بغداد والتي اسفرت عن أكثر من 40 ضحية و100 جريح، فرغم القضاء على المجاميع الارهابية إلا أنها تشكل تهديداً خطيراً تمثل بتنفيذ عدة هجمات في العام(2019) أودت بحياة العشرات من الابرياء والقوات الامنية، مما دفع القوات الامنية العراقية لأطلاق حملات عسكرية في(16 يونيو عام 2019)

---

[1] هايل عبد المولى، الارهاب حقيقته . معناه، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 20 .

[2] جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، قسم ضحايا الارهاب والعمليات الحربية والاخطاء العسكرية، لعامي 2014 و2015.

[3] Country Reports on Human Rights Practices for 2017 United States Deprtment of State. Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, P18.

بهدف القضاء على التنظيمات الارهابية في العديد من المناطق مما مكنها من تفكيك العديد من تلك الخلايا والقضاء عليها.

أولا: تبعات العمليات الارهابية في العراق

للإرهاب تبعات سياسية، اقتصادية واجتماعية وهذا ما تحاول الدراسة تسليط الضوء ومناقشته في المحاور التالية:

التبعات السياسية

بعد الاطاحة بالنظام الحاكم من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام (2003) والتي عملت على ارساء الحكم على دعائم طائفية وعرقية مما مهدت الطريق الى ظهور الفتنة وايجاد اسباب الخلافات والولاء للطائفة أو العرق وهذا تسبب ظهور سلبيات واضحة داخل العراق منها:

1- انهيار الامن واحتلال حوالي ثلثي الاراضي العراقية.

2- استشراء حالات الفساد المالي والاداري في جميع مؤسسات البلاد ومن دون استثناء.

3- ظهور التضخم الاداري وحالات البطالة المقنعة.

4- انهيار المؤسسات الحيوية كالمؤسسة العسكرية والامنية.

5- الارباك السياسي والخوف من المجهول وغياب الحلول السياسية لمعالجة الاوضاع.

6- غياب الكفاءات عن ادارة الدولة وصعود اشخاص غير كفوئين لقيادة وزارات الدولة.

إن كل هذه الامور ساعدت على انتشار العمليات الارهابية في العراق، ومن الاحصائيات الصادرة عن الوقف المسيحي فقد تعرضت 41 كنيسة خلال المدة(2003) و(2007) مع تعرض 174 مسيحي، و127 صابئي و335 شبكي مع تهجير 1752 عائلة مسيحية مع 3087 عائلة من الشبك، وتعرض العديد من الجوامع والحسينيات الى الهجمات الارهابية والتكفيرية.[1]

ان ظاهرة الارهاب شكلت خطراً يهدد امن واستقرار الدول لاسيما العراق، إذ أن اضرار تلك الظاهرة لا تقتصر على القتل واثارة الرعب بل تتعدى الى أحداث خطيرة تهدد أمن الدول وتنميتها وكيانها السياسي، إذ ان تحقيق اهداف سياسية هو من ابرز غايات الارهاب لذا يكون المجال السياسي للدولة المستهدفة يعد من اكثر المجالات تضرراً من الارهاب التي تستخدم لممارسة الضغط على الحكومة لتبني سياسات معينة قد لا تصب في مصلحة البلاد او التراجع عن قرار سياسي معين.[2]

---

[1] جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان، التقرير السنوي لعام 2007 .

[2] عبد الحفيظ عبدالله المالكي، نحو مجتمع امن فكرياً، مطابع الحميضي، ط1، 2010، ص 45.

التبعات الاقتصادية

ان ظاهرة الارهاب تعمل على تدمير الاقتصاد الوطني، إذ ان الارهاب انعكس على اقتصاديات دول العالم دون استثناء، ومنها العراق الذي تعرض لهجمات ارهابية شرسة من حيث عدد العمليات الارهابية والاضرار التي نتجت عنها فكان التأثير كبيرا على الاوضاع الاقتصادية بكافة جوانبها، يعاني العراق منذ سقوط النظام السابق أسوء اداء لنمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب العمليات الارهابية وحروب التحرير التي اثرت على اشغال البلاد عن الاصلاحات والعجز عن معالجة الفساد وعدم توافر فرص عمل، إذ كلفت الحرب ضد تنظيمات الدولة الاسلامية في العراق مبالغ طائلة والتي بلغت 15% من الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يقدر بنحو 30 مليار دولار، فقد أصبح الاقتصاد العراقي يتشابه الى حدٍ ما بلدان ضعيفة الدخل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(1) لمؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية.

جدول (1)

مؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية

المؤشرات	القيمة
نسبة السيطرة على الفساد.	%6
نسبة الفقر حسب عدد الافراد عند مستوى 5,5 دولار في اليوم.	%35
المرتبة في سهولة ممارسة الاعمال	%10
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	%8
نسبة المشاركة في القوى العاملة الكلية) % من العدد الكلي للسكان 15-65	%2
نسبة الاناث في القوى العاملة	%2

الاعتماد على احصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2020

يتضح من الجدول (1) بأن المجاميع الارهابية وحالات الفساد التي نشأت بسببها أدت الى جعل البلاد ثالث أسوء معدل بين البلدان ذات الدخل المتوسط، كما عانى العراق من وجود العصابات الارهابية كثيراً، إذ كان يُقدر الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي 33% في عام(2018) عما كان يمكن ان يكون لولا ظروف الصراع ومواجهة الارهاب. إن واقع الاقتصاد العراقي يرتكز أساساً على النفط والتي تشكل ايراداته النسبة الاكبر في تمويل الموازنة العامة والعمليات الارهابية تؤثر بطبيعة الحال على تصدير النفط ولاسيما أن البلاد قد تعرضت الى هجمات ارهابية عنيفة، فقد تعرض العراق الى هجمات ارهابية تمثلت بتدمير الانابيب الناقلة للنفط وذلك منذ عام(2003) والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على القطاع النفطي، فعلى سبيل المثال تعرض الانابيب الناقلة الى ثلاث وخمسون عملية ارهابية عام(2013) والتي أثرت

على تصدير النفط العراقي مما ادى الى تناقص العوائد المالية التي تنتج من تصدير النفط [1]، وعند سيطرة العصابات الارهابية على مناطق واسع من الشمال الغربي في العراق لاسيما الانبار، نينوى وصلاح الدين عام(2014) فأنها استولت على عدة حقول نفطية منها بطمة وعين زالة الذي كان ينتج بطاقة 30000 برميل يومياً، حقل حمرين 5000 برميل يومياً، حقل القيارة 7000 برميل وحقل الدجيل وعدة حقول جنوب مدينة تكريت.[2] كما وسيطرت التنظيمات الارهابية على مصفى بيجي الذي كان يغذي العراق بنصف احتياجاته من النفط ومشتقاته وبتوقفه عن العمل اضطر العراق الى استيراد المشتقات النفطية من خارج البلاد وبواقع 300000 برميل يومياً.[3] كما استهدفت العصابات الارهابية أنابيب نقل النفط ولاسيما الناقلة، لميناء جيهان التركي وهذا قاد الى تخفيض الكميات المصدرة للنفط الخام، فقد كانت الطاقة التصديرية لهذا الانبوب عام(2009) بواقع 470 ألف برميل يومياً اخذت الكمية المصدرة تتناقص بسبب العمليات الارهابية حتى وصل عام 2013 الى 264 ألف برميل يومياً، ثم توقف نهائيا عام(2014) [4]، فضلاً عن توقف مصفى صلاح الدين ومصفى بيجي كما ذكرنا وبطاقة انتاجية لها نسبة(37%) من طاقة تكرير النفط في البلاد. الى جانب ذلك فقد ساهمت سيطرة العصابات الارهابية على حقول النفط العراقية الى قيامها بتهريب النفط بأسعار رخيصة وصلت الى 10 – 20 دولار للبرميل ومع ذلك فقد جنى هذا التنظيم من بيع نفط العراق 50 مليون دولار شهرياً وكل ذلك قد ساهم في ضرب العمود الفقري للاقتصاد العراقي مما اثر بشكل مباشر على الحياة في العراق وازدياد مستويات الفقر وتوقف العديد من المشاريع الاقتصادية وهذا قاد الى انكماش الاقتصاد بنسبة(2.7%) في عام(2013) وازداد الامر سوءاً بعد عام(2015)، إذ وصل معدل نموه(1.20%) وذلك حسب احصاء صندوق النقد الدولي، لقد ساهمت الهجمات الارهابية بتعرض القطاع النفطي الى تعرضه لضربة كبيرة اثرت بشكل بالغ على الحياة الاقتصادية في العراق. الامر المهم الاخر أن السياحة في العراق لها دور مفصلي في الاقتصاد العراقي لغرض الاستفادة منها لولا سيطرة العصابات الارهابية الذي اثر سلباً على الدخل السياحي والايرادات المتأتية منها والتوظيف في المرافق السياحية وتنمية الصناعات وفرص

---

[1] علي ميرزا، اثار اقتصادية لوضع السياسي متغير في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2015 ، ص 7 .

[2] هيثم كريم صيوان ، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ص 3.

[3] ج خليل ، تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي ، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية ،2019.

[4] علي ميرزا ن، مصدر سابق، ص3.

الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي[1]، إذ ادى الارهاب لفقدان ما يقارب 4029 فرصة عمل في القطاع السياحي للمدة(2003) و(2006)، بينما في المدة(2014–2016) التي تعرض فيها العراق الى هجمات ارهابية من قبل تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي ادى الى فقدان ما يقارب 4318 فرصة عمل. كما كان للإرهاب تأثيراً مباشراً على مستوى الاستثمار الاجنبي، إذ أدى وجود العصابات الارهابية الى هروب رؤوس الاموال لعدم توفر الملاذ المناسب لتعرضها الى خطر الارهاب وهذا يعود الى تعرض البلاد الى خسائر اقتصادية كبيرة بلغت الذروة عام(2014)، ان الاستثمار الاجنبي المباشر اتجه نحو الانخفاض عام(2015) من 7752 مليون دولار الى 5911 مليون دولار عام(2016) حيث خسر العراق ما يقارب المليارين بسبب العمليات الارهابية[2]، إن من اهم حسابات المستثمر الاجنبي هو الاستقرار الامني والذي يؤثر بشكل بالغ في اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما حصل على ارض الواقع في العراق بعد كل هجمة ارهابية يتعرض لها[3]، ويشير الجدول(2) الى الدول الاكثر ارهاباً وهي:

جدول (2)

ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي

RANK	Country	SCORE
1	افغانستان	9.592
2	العراق	8.682
3	نيجيريا	8.314
4	سوريا	7.778
5	الصومال	7.645
6	اليمن	7.581
7	باكستان	7.541
8	الهند	7.353
9	كونغو	7.178
10	الفلبين	7.099

الاعتماد على احصائيات مؤشر الارهاب العالمي، لعام2020

[1] الهام خضير شبر ن، أزمة الارهاب و مستقبل السياحة الاسباب – الاثار و سبل المواجهة ، بغداد ، 2016 ، ص 3.

[2] جمهورية العراق ، التقرير الوطني للتنمية في العراق ،2016.

[3] مؤشر الارهاب العالمي GTI يصدر عن معهد السلام والاقتصاد IEP ، يقع مقره الرئيسي في سيدني ،يقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب.

نلاحظ من خلال تقرير الارهاب العالمي لعام(2020) أن العراق ما يزال تحت وطأة الارهاب، إذ يحتل المرتبة الثانية عالمياً رغم انه سجل انخفاضاً في الوفيات المرتبطة بالإرهاب للثلاثة اعوام الاخيرة، وهذا له تداعيات اقتصادية مازالت مستمرة، فقد نال القطاع الصناعي حصة كبيرة من الدمار الإرهابي، إذ تم توقف الاداء لأكثر من 200 منشأة من ضمنها منشآت التصنيع العسكري مع تعطيل اكثر من 50 الف مشروعاً صناعياً بسبب الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر لتأثيره على قطاعات النفط والطاقة والكهرباء والذي ينعكس سلباً على القطاع الصناعي. كما لم يسلم القطاع الزراعي من تأثير الإرهاب فقد نال الحصة الاكبر من عمليات التدمير بسبب الإرهاب، إذ ان هذا القطاع يكون دائماً مسرح للعمليات العسكرية، إذ تقدر المساحات المتضرر جراء العمليات الإرهابية بحوالي(20) مليون دونم، كما انخفضت المحاصيل الاستراتيجية، إذ تقدر نسبة انخفاض إنتاج القمح(40%) وانخفض عدد النخيل من 13.5 مليون نخلة إلى 8 مليون نخلة مما اثر على كمية الانتاج التي انخفضت من 400 الف طن إلى 160 الف طن كما نهبت كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية، إذ استولى تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي على مليون طن من الحنطة والشعير واعداد كبيرة من الثروة الحيوانية من خلال سيطرته على مناطق زراعية كان لها دور كبير في تزويد العراق بكل ما يحتاجه من مواد غذائية، كذلك اثر وقع الارهاب على كم المياه المتواجدة في البلاد والجداول والانهار والتي انخفض عددها كثيراً بسبب عمليات الهدم والتخريب التي طالت حتى السدود والخزانات ومشاريع الري للمحاصيل الزراعية. من خلال ما تم ذكره أن الإرهاب قد أثر كثيراً على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية منها القطاعات النفطية والصناعة والزراعية والسياسة مما أدى الى زيادة نسبة التضخم والبطالة وتفاقم الفساد الاداري والمالي مما قاد إلى زيادة العجز في موازنة الدولة واعلان حالة التقشف ولسنوات مستمرة حتى الوقت الحالي بسبب زيادة الانفاق على القوات الأمنية والتسليح، هذا فضلاً عن هدر الطاقات البشرية وهروب الكفاءات إلى خارج العراق وقتل اعداد كبيرة من الذكور الذين يشكلون غالبية القوى العاملة في المجال الاقتصادي.

شكل (1)ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي

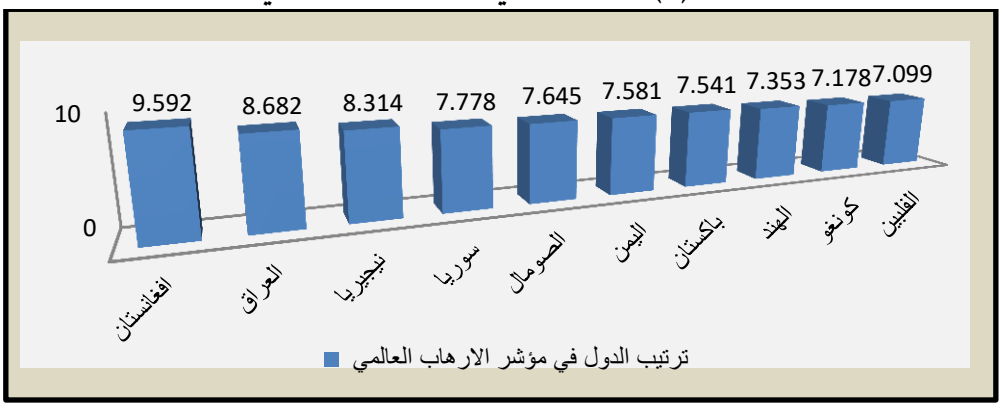

الاعتماد على البيانات الجدول (2).

التداعيات والخسائر البشرية:

نظراً لتفشي العمليات الارهابية في العراق بعد (2003) فقد جرى تقسيم الخسائر البشرية الى قسمين الاول تضمن اعداد ضحايا الارهاب من المدنيين والاخر حصيلة اعداد ضحايا القوات الامنية

1-ضحايا الارهاب من المدنيين:

يُظهر الجدول (3) عدد الضحايا من المدنيين جراء العمليات الارهابية في العراق خلال المدة (2003- 2021):

جدول (3)

عدد ضحايا من المدنيين خلال المدة (2003 - 2021)

السنة	كانون الاول/يناير	شباط/فبراير	اذار/مارس	نيسان/ابريل	ايار/مايو	حزيران/يونيو	تموز/يوليو	اب/اغسطس	ايلول/سبتمبر	تشرين الاول/اكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الاول/ديسمبر	المجموع
2003	3	2	3986	3448	545	597	646	833	566	515	487	524	12152
2004	610	663	1004	1303	655	910	834	878	1042	1033	1676	1129	11737
2005	1222	1297	905	1145	1396	1347	1536	2352	1444	1311	1487	1141	16583
2006	1546	1579	1957	1805	2279	2594	3298	2865	2567	3041	3095	2900	29526
2007	3035	2680	2728	2573	2854	2219	2702	2483	1391	1326	1124	997	26112
2008	861	1093	1669	1317	915	755	640	704	612	594	540	586	10286
2009	372	409	438	590	428	564	431	653	352	441	226	478	5382
2010	267	305	336	385	387	385	488	520	254	315	307	218	4167
201	389	254	311	289	381	386	308	401	397	366	288	392	4162

1													
2012	531	356	377	392	304	529	469	422	400	290	253	299	4622
2013	357	360	403	545	888	659	1145	1013	1306	1180	870	1126	9852
2014	1097	972	1029	1037	1100	4088	1580	3340	1474	1738	1436	1327	20218
2015	1490	1625	1105	2013	1295	1355	1845	1991	1445	1297	1021	1096	17578
2016	1374	1258	1459	1192	1276	1405	1280	1375	935	1970	1738	1131	16393
2017	1119	982	1918	1816	1871	1858	1498	597	490	397	346	291	13183
2018	474	410	402	303	229	209	230	201	241	305	160	155	3319
2019	323	271	123	140	167	130	145	93	151	361	274	215	2393
2020	114	148	73	52	74	64	49	82	54	70	74	54	908
2021	64	56	49	66	49	46	87	60	41	65	23	63	669

الاعتماد على احصائيات جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، اعداد الضحايا من المدنيين جراء العمليات الارهابية والاخطاء العسكرية

نلاحظ من خلال الجدول(3) ان اعداد الضحايا من المدنيين في عام(2003) قد وصل إلى1215 وذلك بعد دخول القوات المحتلة الى العراق ونجد أن ذروة الضحايا من المدنيين كان عام(2006)، إذ وصل عدد الضحايا الى 26112 وذلك بسبب تصاعد اعمال العنف و الارهاب وتعرض البلاد لعدد من الهجمات الارهابية في مدن متفرقة تمثلت بتفجير أحد أهم المراقد الشيعية(مرقد الامامين العسكريين) في مدينة سامراء، الهجمات الارهابية التي طالت مدينة الصدر في بغداد والتفجيرات الإرهابية التي وقعت في قرى شمال البلاد يقطنها اكراد ايزيديون الامر الذي أدى إلى مقتل اكثر من 250 شخص، من خلال الجدول ايضاً أن اعداد ضحايا من المدنيين قد انخفض عام(2009) ليصل إلى 5382 نظراً للجهود الكبيرة المبذولة من جانب القوات الأمنية العراقية حتى عام(2013)، إلا أنه مع ذلك بقي العراق ضمن البلدان المسجلة للعنف والارهاب نسبة للبلدان الأخرى، ونلاحظ من خلال الجدول(28) ارتفاع اعداد الضحايا الى ما يقارب 20218 عام(2014) وذلك لسيطرة تنظيم إرهابي او ما يسمى(بتنظيم الدولة الإسلامية) على أجزاء واسعة من شمال وغرب البلاد، أما بعد عام(2018) بدأت اعداد الضحايا بالانخفاض نسبياً لتصل إلى 908 ضحية في العام(2020) نظراً لغلق حدود البلاد أمام جائحة(COVID_19) مما نتج عنه منع تسلل الارهابيين داخل البلاد والذي أدى بدوره إلى خفض حدة الاعمال الارهابية.

2– ضحايا الارهاب من القوات الامنية العراقية:

الجدول (4)

اعداد ضحايا القوات الامنية العراقية خلال المدة (2003 – 2020)

السنة	ضحايا الداخلية	ضحايا الدفاع	جهاز مكافحة الارهاب	مجموع الضحايا لكل سنة
2003	234	10	-	-
2004	1021	426	-	1447
2005	1756	1157	15	2928
2006	2420	1844	52	4316
2007	2084	1721	26	3831
2008	1047	820	10	1877
2009	618	400	6	1024
2010	743	512	4	1259
2011	806	503	8	1317
2012	840	624	7	1471
2013	1530	1181	11	2722
2014	3595	4688	257	8540
2015	2095	2564	229	4888
2016	1529	2405	265	4199
2017	1612	1316	270	3198
2018	575	1042	22	1639
2019	713	623	22	1358
2020	225	179	14	418
غير معروف سنة الاستشهاد	7443	1683	--	9126

الاعتماد على احصائيات جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، قسم شهداء ضحايا العمليات الحربية والاخطاء العسكرية وضحايا الارهاب للأعوام من 2003 – 2020.

نلاحظ من الجدول(4) أن اعداد الشهداء من القوات الأمنية العراقية قد وصل ذروته في عام(2014) يليه العام(2015)، وان العام(2020) يُعد الاقل نظراً لأغلاق الحدود بسبب (COVID_19) ، وأن اعداد ضحايا القوات الأمنية في العام(2006) قد وصل إلى 4316 شهيداً نظراً لتصاعد أعمال العنف والارهاب في البلاد، إذ نجد أن أعداد الضحايا من منتسبي وزارة الداخلية وصل إلى 242 اما الدفاع فقد وصل العدد الى 1844 شهيد يقابله 52 شهيد من قوات جهاز مكافحة الإرهاب، أما في العام الذي تلاه فقد وصلت أعداد الضحايا من الجيش الى 1721 بالمقابل نجد أن أعداد ضحايا الداخلية 2084 شهيداً و26 من جهاز مكافحة الإرهاب لتصل اعدادهم خلال العام(2007) الى 3831 شهيد بسبب التصدي للأعمال الارهابية التي طالت البلاد خلال تلك الفترة.

ونلاحظ من الجدول(4) أن اعداد الضحايا في عام(2009) قد انخفض ليصل إلى 1024 ضحية وذلك بسبب الجهود الكبيرة التي بُذلت من قبل القوات الأمنية من الجيش والشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب في التصدي للإرهاب وذلك حتى عام(2013)، أما في العام(2014) فنلاحظ من خلال الجدول أن اعداد ضحايا القوات الأمنية قد ارتفع بصورة غير مسبوقة ليصل إلى 8540 شهيد بسبب الهجمة الارهابية التي تعرضت لها البلاد دون سابق إنذار من قِبل تنظيمات إرهابية أو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ وصل عدد الضحايا من الجيش الى ما يقارب 4688 شهيد و3595 من منتسبي الداخلية، اما ضحايا جهاز مكافحة الإرهاب فقد وصل العدد الى 227 شهيد، يليه في الارتفاع العام(2015)، إذ نجد أن اعداد الضحايا من الشرطة 2095 يقابله 2564 من ضحايا الجيش و226 من جهاز مكافحة الإرهاب لتصل اعداد الضحايا في مواجهة الارهاب في العام(2015) الى 4888 شهيد، أما في العام 2016 فقد نجد أن أعداد ضحايا القوات الأمنية قد وصل إلى 4199 شهيداً، لتخف الوتيرة بعد عام 2018 نظراً للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية الارهابي وتحرير المدن التي سبق وأن سيطر عليها، ونلاحظ كذلك أن أعداد الشهداء قد انخفضت بصورة واضحة في العام(2020) لتصل إلى 418 شهيد نظراً لأغلاق الحدود العراقية وذلك لتفشي وباء مما ساهم مس(COVID_19) اهمية كبيرة بمنع تسلل الارهابيين عبر الحدود، ونلاحظ من الجدول أعلاه ان اعداد كبيرة من الشهداء غير معروف سنة استشهادهم، إذ نجد ما يقارب(7443) شهيد من ضحايا منتسبي الداخلية يقابله 1683 من ضحايا الجيش والذي يُرجح ان سنوات استشهادهم تتراوح بين عامي (2014) و(2015) نظراً لكونها المدة الاعنف من ناحية الهجمات الارهابية على البلاد.

ثانيا: انعكاس الارهاب على قطاع السياحة في العراق

باتت ظاهرة الارهاب خطراً يهدد جميع انحاء العالم ولم يعد مقتصراً على دولة او شريحة معينة، بل ان تهديده يشمل جميع الناس على اختلاف مناطقهم او دياناتهم او معتقداتهم، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى على موضوع الدراسة المتمثل بالجوانب السياحية، وعلى هذا النحو يحاول الفصل تسليط الضوء على اثر الارهاب على مفاصل القطاع السياحي من خلال تحليل تأثيره بدقة وبأسلوب تحليلي لمعالجة الجانب المهم في البلاد ومحاولة الارتقاء به بعيداً عن هذه المخاطر.

انعكاس الارهاب على العنصر البشري لقطاع السياحة في العراق

للإرهاب آثار سلبية على جميع المقومات البشرية لقطاع السياحة في البلاد كما ذكر الفصل ومن اهم اثار الإرهاب هو هروب اصحاب رؤوس الاموال من الداخل الى الخارج فضلاً

عن ابتعاد الاستثمار الاجنبي عن البلاد وهذا ما حصل فعلاً وانسحبت العديد من الشركات نتيجة تعرضها للإرهاب وتعرض بعضها الى التفجير والتدمير، الامر الذي قاد الى تعرض البلاد الى خسائر مادية فادحة بعد عام(2003) وانتشار بعض الجماعات الارهابية في البلاد ولاسيما عند سيطرة التنظيمات الارهابية على البلاد عام(2014) والذي تسبب بخسارة قُدرت رسمياً بـ(35) مليار دولار نتيجة توقف الخدمات مع تعليق الشركات اعمالها واستثماراتها مما تسبب بتعطيل الاف العمال عن العمل[1]، فضلاً عن توقف الحلات الجوية الاجنبية، مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وهذا أثر كثيراً على الوضع السياحي في البلاد. وعلى هذا الاساس، فأن للإرهاب تأثيرات كبيرة ومباشرة في جوانب عدة يمكن الاشارة اليها على وفق الاتي:

1- الارهاب وانعكاسه على حركة السائحين في العراق

إن السياحة لها نصيب من الارهاب لأنها صناعة حساسة لمثل هذه الازمات والصراعات المحلية او الدولية كما هي حساسة أيضا للأوبئة والامراض المعدية وعندما تكون مستغلة فأنها تكون قوى طاردة وعلى وفق ذلك فان المنشآت السياحية والفندقية من الواجب عليها مواجهة مثل هذه التحديات كما بقية المرافق السياحية الاخرى لأن القطاع السياحي يكون اكثر تأثيراً بالاستقرار والسلام العالمي، لهذا فانه تعرض الى الكثير من المخاطر والازمات المعقدة الداخلية والخارجية وقد كان لأحداث(11 سبتمبر 2001) آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على مستقبل السياحة العالمية وكانت اثارها مدمرة على جميع أنحاء العالم ومنها العراق، ونذكر اهم النتائج المترتبة على هذه الاحداث الامنية وهي:[2]

1- الخسارة المباشرة خلال الاسبوع الاول بعد(11/ايلول/2001) وحدة كان(10) تريليون دولار حسب التقديرات الرسمية.

2- كانت خسارة امريكا بين(2001-2002) حوالي(662) الف وظيفة في القطاع السياحي[3].

3- انخفض السفر العالمي حوالي (74%).

4- خسارة (400) ألف وظيفة في قطاع النقل الجوي العالمي.

5- خسارة (8.8) مليون وظيفة في صناعة السياحة في العالم.

6- خسارة للاتحاد الاوربي(5%) من الطلب السياحي في عام(2001) وكذلك بقية الاعوام الاخرى[4].

7- انخفاض السياحة القادة الى امريكا بنسبة (60.0).

---

[1] هيثم كريم صيوان، مصدر سابق ، ص35.

[2]W.T.O..Market. Intelligence and promotion section, the impact of the attack, special report, 2011.p.30.

[3] W.T.O .tourism barometer, vol.no, 1.June, 2003, p.2.

[4] W.T.O. tourism, OPCIT, P.3.

ولتسليط الضوء أكثر على انعكاس الارهاب على حركة السائحين سيكون من خلال الجدول (5) الاتي:

جدول (5)

البيانات المتعلقة بعدد العمليات الارهابية وعدد السائحين ونسبة التغير خلال المدة (2003- 2019)

السنوات	عدد العمليات الارهابية	عدد السائحين (الف)	نسبة التغير لعدد السائحين
2003	102	1359	-
2004	323	381	-71.96
2005	617	102	-73.23
2006	835	517	406.86
2007	1046	915	76.98
2008	1106	1112	21.53
2009	1137	1262	13.49
2010	1179	1510	19.65
2011	1308	1509	-0.07
2012	1437	1111	-26.38
2013	2852	892	-19.71
2014	3931	895	0.34
2015	2751	890	-0.56
2016	3360	913	2.58
2017	2466	922	0.99
2018	1715	1013	9.87
2019	844	38	-96.25

الاعتماد على بيانات الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، قاعدة بيانات العمليات الارهابية في العراق[1] للأعوام من 2003 _2020

نلاحظ من الجدول(5) وشكل(2) ان عدد السائحين عام(2003) بلغ (1359) ألف سائح بسبب ازدهار السياحة الدينية التي شكلت ما نسبته 96% من مجمل السياحة في العراق، أما عام(2004) فقد انخفضت اعداد السياح الى 381 ألف سائح وبنسبة تغير بلغت(-71.96) بسبب ارتفاع عدد العمليات الارهابية التي استهدفت المواقع السياحية العراقية ولاسيما مواقع السياحة الدينية، وبقيت اعداد السياح بحالة تذبذب بسبب تأثرها بالوضع الامني في العراق ولم ترتفع أعداد السياح إلا بعد حلول عام(2008)، واستمر ذلك الارتفاع الى عام(2012)،إذ بلغت اعدادهم خلال العام(2008) نحو 1112 ألف سائح وكان اقصاه عند العام(2011)ن إذ بلغ

[1] جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات العمليات الارهابية في العراق .

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

1510 بسبب الاستقرار الامني النسبي والجهود المبذولة من قبل القوات الامنية لحماية مواقع الجذب السياحي، أما بعد حلول عام(2014) بدأت أعداد السياح بالانخفاض نظراً لارتفاع عدد العمليات الارهابية في العراق وتأثر القطاع السياحي بها، إذ بلغت عدد العمليات الارهابية خلال عام(2014) (3931) عملية ارهابية مما تسبب بانخفاض عدد السياح الى 895 الف سائح وبنسبة تغير بلغت(0.34) ولم يتحسن مستوى القطاع السياحي إلا بحلول عام(2017) بعد القضاء على التنظيمات الارهابية مما ساعد في ارتفاع اعداد السياح الوافدين للعراق وقد انخفضت اعداد السياح عام(2019)، إذ بلغ(38) ألف سائح وكان سبب انخفاض عدد السائحين الناجم عن مظاهرات تشرين وارتفاع عمليات العنف والارهاب في البلاد والتي جعلت من البلاد شبه مغلقة .

شكل (2)

عدد العمليات الارهابية وعدد السائحين خلال المدة (2003- 2019)

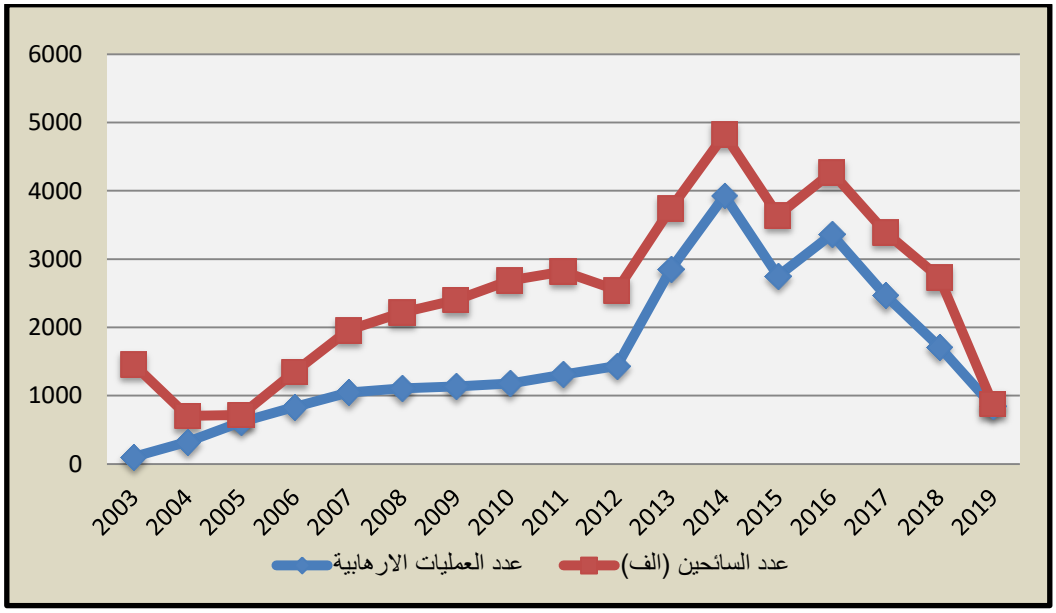

الاعتماد على بيانات الجدول (5)

الارهاب وانعكاسه على الاستثمار السياحي (رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال) في القطاع السياحي:

يعني الاستثمار السياحي(Tourism Investment) توظيف المدخرات لغرض شراء المستودعات او اقامتها ودراسات الجدوى حول الايرادات والنفقات والارباح المتحققة منها ومن ثم مقارنتها مع اسعار الفائدة السائدة بحيث ان الفوائد المتأتية من الاستثمار السياحي تفوق الفوائد المتأتية من الاستثمار في الحسابات المصرفية والحصول على الفوائد، ويكون الاستثمار في الصناعة السياحية ضمن محورين، الاول يتعلق بالاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية

والذي يتضمن خدمات الاقامة والاعاشة والترفية وخدمات التنقل والاتصال، في حين يتضمن الحور الثاني الثروة السياحية والمتضمنة مواقع التراث الثقافي والتاريخي ومواقع التراث الطبيعي.

وان المنطلق الاساس للاستثمار السياحي وقدوم ورؤوس الاموال من الخارج يكمن اساساً في الجوانب الامنية، لان انعدام الجوانب الامنية يعني انعدام الامن مطلقاً.

قد اتضح تقرير المنظمة العالمية للسياحة united nation world Tourism organization لعام (2016) بأن هناك اعداد كبيرة ومتزايدة لعدد السائحين، إذ ازداد بنسبة (4.6%) يصل أكثر من مليار دولار كما ان عدد السائحين قد يصل الى أكثر من ملياري سائح، والذي يخشى منه هو الخلل الامني العالمي.

ومن ابرز التحديات التي واجهها رجال الاعمال والمستثمرين السياحيين في العراق:[1]

1- زيادة تكاليف من القطاع او المشاريع السياحية، إذ يتم توجيه رؤوس الاموال نحو الجوانب الامنية للسياحة بدلاً من فتح مشاريع سياحية جديدة أو تطوير المشاريع السياحية الحالية.

2- التوجه نحو انشطة أُخرى غير سياحية تكون آمنة لأن المستودعات السياحية تعني المخاطر الامنية الكبيرة التي تكتنفها.

3- التراجع في الاستثمار السياحي بسبب التوجيهات الدولية حول البلاد على أنها منطقة أكثر مخاطرة.

من خلال رصد الحركات الارهابية سواء على المستوى الدولي أو المحلي نجد ان الحركات الارهابية تكون موجهة نحو المرافق السياحية أكثر من غيرها وهذه نعمل على شل هذا القطاع والابتعاد عن الاستثمار فيه.

الارهاب وانعكاسه على العاملين في القطاع السياحي

تحرض الجماعات الارهابية الافراد من جميع انحاء العالم ولاسيما الشباب منهم على مغادرة بلدانهم والهجرة منها، وهذا ما حصل في العراق وسوريا وايضا حصل بشكل متزايد في ليبيا، وهذا اثر على العاملين في القطاع السياحي بسبب هذا الهجرات المتزايدة من الشباب للبحث عن فرص آمنة للعمل في بلدان اخرى اجنبيه تكون آمنة، وتشير التقديرات الى أن تأثير الارهاب على الاقتصاد العالمي في عام(2020) حوالي(90) تريليون دولار، كما بلغت تكاليف الارهاب نسبة للناتج المحلي الاجمالي في العراق(17.3%) وان التدهور الأمني في القطاع السياحي في البلاد، مما تسبب فقدان فرص وعمل في هذا المرفق، وقد عمل العراق على مكافحة الارهاب ووضع تشريعات قانونية للحد من العلميات الارهابية مثل تشريع قانون جهاز مكافحة الارهاب

[1] صافات اكباي ، محرر السياحة الدولية في البلدان الاعضاء، في منظمة التعاون الاسلامي، الافاق والتحديات ، منظمة التعاون الاسلامي ، مركز الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، 2013 ، ص 21.

رقم(3) لسنة(2016)، مع تغيير لكل عام لمواجه هذا الخطر الكبير، الا ان هذه الجهود والتضحيات لم تصل الى هدفها وهو القضاء على الارهاب سواء على المستوى العالمي او المحلي.

جدول (6) تطور عدد السائحين خلال المدة (2020/2003) مقرونة بعدد الحوادث الارهابية

السنوات	عدد العمليات الارهابية	عدد العاملين في السياحة (بالألف)	نسبة التغير لعدد العاملين في السياحة
2003	102	5335	-
2004	323	5659	6.07
2005	617	4789	-15.37
2006	835	3349	-30.07
2007	1046	4547	35.77
2008	1106	1112	-75.54
2009	1137	6065	445.41
2010	1179	6071	0.10
2011	1308	7109	17.10
2012	1437	8830	24.21
2013	2852	8182	-7.34
2014	3931	895	-89.06
2015	2751	8589	859.66
2016	3360	8415	-2.03
2017	2466	8622	2.46
2018	1715	8711	1.03
2019	844	8978	3.07

الاعتماد على بيانات معهد الاقتصاد والسلام-مؤشر السلام العالمي/عدد العمليات الارهابية للأعوام(2003-2019)

نلاحظ من الجدول(6) انعكاس العمليات الارهابية على حركة القطاع السياحي، إذ نلاحظ انخفاض اعداد العاملين في السياحة بعد عام(2005) بسب تردي الوضع الامني وارتفاع عدد العمليات الارهابية في اغلب المدن السياحية في العراق فقد انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي لعام(2005) ليصل الى 4789 ألف وهو ما يمثل انخفاضاً واضحاً عما كان عليه خلال عام(2004) الذي بلغ فيه عدد العاملين نحو5659 أما الانعكاس الواضح هو ما حصل من ارتفاع في عدد العمليات الارهابية عام(2014) الى3931 وهو ما انعكس سلباً على حركة السياحة وانخفضت فيه اعداد العاملين في القطاع السياحي الى 895 عامل بسبب عمليات القتل والتهجير التي تعرضوا لها وانعدام الامن وتعرض اغلب المواقع السياحية للتخريب، لتصل نسبة التغير الى(89.06-) ومع القضاء على بؤر الارهاب في العراق واستعادة المناطق التي كانت

تسيطر عليها الجماعات الارهابية فقد ارتفعت اعداد العاملين في القطاع السياحي لتصل الى 8978 ألف عامل خلال عام(2019) نظراً لانخفاض عدد العمليات الارهابية.

انعكاس الارهاب على البنى التحتية للسياحة في العراق

1-انعكاس الارهاب على الفنادق ودور الاستراحة:

ان مناقشة الارهاب على المستوى المحلي يكون بدءاً من منطلق الحرب التي حصلت بالقرب من الكويت عام(1990) والتي كان لها نتائج وتداعيات سلبية اهمها الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية مما ادى الى عزلة العراق عن العالم الخارجي وترك اثاره على القطاع السياحي والفندقي العراقي، إذ تم توقف عمل وكالات السفر والسياحة بنسبة(80%-90%) وانخفاض واضح جداً في الطلب الفندقي الخارجي(العرب والاجانب)، إذ بلغت نسبة التغير في عام(1995)(96.53%) و(78.48%) على التوالي[1]. كما كان لأزمة الحروب والارهاب اثر سلبي على متغيرات الاقتصاد السياحي في العراق وكما يأتي:[2]

1- كان الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي خلال المدة والتي تعد الاكثر سوءا وتدهورا امنيا (2005-2006) وبلغت (0.05%) و(0.07%) على التوالي.

2- انخفاض نسبة مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات لنفس الاعوام 3% لعام (2005) وأصبح الميزان السياحي سالبا بنسبة (-0.54%) لعام (2006) وتدهور بنسبة أكبر (-0.004 %) لعام (2007).

3- فقدان أكثر من 4029 فرصة عمل للفترة من (2002-2006).

يضم العراق قبل تغيير نظامه السابق(930) فندقاً يكون تصنيفها(8) ممتازة ، (37) درجة اولى،(115) درجة ثانية، (140) درجة ثالثة، (115) درجة رابعة، (479) فنادق شعبية، وسرعان ما انخفضت عام(2007) (488)، وكان من بينها عدد الفنادق الممتازة(5)، الدرجة الاولى(33)، الثانية(90)، الثالثة(71)، الرابعة(98)، الشعبية(191)[3]. ان اهم عامل مؤثر في الطلب السياحي هو العامل الامني، إذ يمكن اعتبار الظروف الامنية التي مرت بها البلاد وتأثيرها المباشر على عدد الفنادق ودرجتها مقياس طبيعي يحدد هذا الاتجاه.

---

[1] الهام خضير شبّر ،ادارة المخاطر والازمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)مجلة جامعة كربلاء العلمية ،المجلد التاسع العدد الاول –انساني ،ص140.

[2] ماجد حميد ناصر العوادي ،تحليل الاثار الاقتصادية للتنمية السياحية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ،ص108وص125.

[3] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية احصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي.

2-انعكاس الارهاب على النقل والمواصلات والطرق والجسور:

كانت الطرق والجسور هدفاً استراتيجياً للهجمات الارهابية إذ عملت هذه الهجمات على قطع الطرق الرئيسية والجسور الاستراتيجية كمحاولة منها لشكل حركات الهجمات العسكرية عليها فضلاً عن ضرب الموانئ المهمة والمطارات ووسائط النقل المهمة التي تكون بمثابة عم استراتيجي للقوات العسكرية المحاربة كما حصل في جميع محافظات العراق المختلفة، كما انها ضربت المواقع والمخازن المغذية لهذه البنية التحتية وان عدد الهجمات الارهابية في هذا المجال يصعب الاحاطة بها لكثرة عددها ان هذه الهجمات ادت الى التأثير السلبي الكبير في المجال السياحي إذ ان اغلب السياح يستبعدون عن هذه المولات لخطورتها كونها تقع تحت مرمى الهجمات الارهابية وهذا بطبيعته سنخلق جو غير آمن ويجعل من مدن البلاد غير جاذبه للسياح.

3-انعكاس الارهاب على المواقع الاثرية:

بعد تغيير النظام الحاكم في العراق من القوى الاجنبية وظهور حالات التمرد والارهاب فقد تعرضت الاثار العراقية الى عمليات سلب وتهريب الى خارج البلاد وقد طالت هذه الهجمات الممنهجة جميع المناطق والمواقع الاثرية والتي من خلالها قد فقدت البلاد أكثر من (15) ألف قطعة اثرية نفيسة لا تقدر بثمن ترجع الى حضارات متوغلة في القدم منذ عهود السومري قبل (4) الاف عام مروراً بالآثار البابلية والأشورية وصولا للحضارة الاسلامية. وقد عملت الارهاب ولاسيما تنظيم الدولة الاسلامية عند سيطرته على المناطق الغربية والشمالية الى تهريب اعداد كبيرة من الاثار تصل ايامها الى ملايين الدولارات، ورغم ان القانون العراقي يلزم بإعادة الاثار المسروقة الا ان تعقب الاثار من قبل الجهات الرسمية مازال يتسم بالضعف. الامر المهم الاخر فان تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي قد عمل على نسف الكثير من المواقع الاثرية في مناطق مدينة الموصل، وجرف مواقع اثرية مهمه مثل مدينة النمرود والتي تعود الى القرن الثالث قبل الميلاد وهي من اهم المواقع الاثرية في العراق والشرق الاوسط، ومازال تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي يمتلك خلايا نائمة مؤثرة لها أثر لا يمكن التغافل عنه ويشكل خطر جسيم يهدد بالظهور في اي لحظة الامر الذي يجعل من تأثيره السلبي على القطاع السياحي يكون قائماً.

الانفاق العسكري لمواجهة الارهاب وتأثيره على القطاع السياحي

لقد ازداد الانفاق العالمي على الانفاق العسكري عام(2019) بشكل غير مسبوق منذ عام(1988)، اذ ازداد بنسبة(3.6%) عن العام السابق، وبنسبة(7.2%) عن عام(2010)، وقد كانت كل من امريكا، الصين، الهند، روسيا و السعودية على التوالي هي اكثر الدول انفاقاً في المجال العسكري وان ميزانية انفاق هذه الدول تزيد عن(6.2%) من اجمالي الانفاق العسكري

على المستوى العالمي بأجمعه وذكر معهد ستوكهولم ان نفقات السعودية العسكرية كانت تقدر(8%) ايران(2.3%) هذا على مستوى الشرق الاوسط ولم يظهر هذا المعهد بالبيانات الدقيقة بهذا الشأن[1] الا ان المتتبع للشأن العراقي العسكري يجده يمر بحروب كثيرة و مستمرة لعقود من الزمن بدأ من حرب ايران في ثمانينيات القرن العشرين التي استمرت لأكثر من ثمان سنوات ثم حرب الخليج في بداية التسعينيات، ثم احتلاله عام(2003) فان هذا كله قد كلف ميزانية البلاد حوالي(90%) منها واللجوء حتى للاقتراض الداخلي او الخارجي مما بدد ثروة البلاد بأكملها مما اثر كثيرا على قيمة العملة المحلية وان صب ميزانية البلاد في هذا الانفاق سوف يؤدي حتما الى إهمال بقية القطاعات الاخرى ومنها القطاع السياحي الذي لاقى الاهمال وعدم الاهتمام به سواء المكتشف حالياً او غير المكتشف منه وما يتضمنه من اثار نفسية. ويُظهر الجدول(7) حجم الانفاق العسكري في العراق للأعوام(2004) الى(2019) إذ نلاحظ أن حجم الانفاق العسكري خلال الاعوام(2013) و(2017) قد ارتفع بنسبة كبيرة وخاصةً بعد دخول المجاميع الارهابية للبلاد وتزايد حجم العمليات الارهابية التي تستهدف كافة جوانب الحياة في العراق من قتل و تهجير وتدمير، ما دعا الحكومة العراقية الى زيادة الانفاق العسكري من خلال زيادة اعداد القوات المسلحة بكافة فصائلها وتسليحهم عن طريق استيراد الاسلحة والعجلات الحربية لمواجهة خطر الارهاب ومحاولة توفير الامن في البلاد الأمر الذي انعكس سلباً على بقية القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع السياحي ما أدى الى إهماله بشكل كبير إذ نلاحظ من خلال الجدول(7) أن حجم الانفاق العسكري لعام(2015) قد وصل الى 11.21 تريليون دينار عراقي للقضاء على التنظيمات الارهابية التي سيطرت على عدة مدن غرب العراق أما بحلول(2018) فقد انخفض الانفاق العسكري ليصل الى 7.49 تريليون دينار عراقي.

جدول (7) حجم الانفاق العسكري (بالأسعار الجارية للدينار العراقي) للمدة (2005_2019)

السنة	حجم الانفاق العسكري(تريليون دينار)
2005	1.65
2006	1.81
2007	2.50
2008	3.72
2009	3.79
2010	4.39
2011	5.01
2012	4.83

[1] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بيانات النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط، 2010.

2013	9.07
2014	8.07
2015	11.21
2016	7.06
2017	8.78
2018	7.49
2019	9.06

الاعتماد على احصائيات البنك الدولي، حجم الانفاق العسكري في العراق، بالأسعار الجارية للدينار العراقي، للمدة (2004-2019)

الاستنتاجات:

1. الارهاب جريمة جنائية يختلف عن سائر الجرائم الجنائية الاخرى في أنه يُحدث الفزع والرعب والتهديد للإنسان والاموال والاوطان على حدٍ سواء.
2. الارهاب ظاهرة مركبة متعددة الاسباب والدوافع منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وديني.. الخ، أي أنها لم تكن وليدة حدث طارئ أو ظرف وقتي بل هي نتيجة للأسباب المذكورة.
3. الآثار الاقتصادية لظاهرة الارهاب مكلفة وخطيرة جداً فهي آثار ممتدة لكل مفاصل الاقتصاد فهي تؤثر سلباً على الهياكل الاساسية وخفض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات.
4. يؤثر الارهاب سلباً على التنمية السياحية ومدمرة للصناعة السياحية من خلال اضراره بالبنية التحتية لها وانخفاض الايرادات السياحية وتقليل فرص العمل في السياحة.
5. أثرت ظاهرة الارهاب بشكل سلبي على القطاع السياحي في العراق خاصة وأن قطاع السياحة يساهم بنسبة كبيرة في هيكل الاقتصاد العراقي.
6. لم يحقق العراق أي مرتبة في مؤشر التنافسية العالمي عام (2014)، بينما احتل المراتب الاولى في مؤشر الارهاب العالمي في السنوات (2013) و(2014) ومراتب متأخرة في مؤشر سهولة الاعمال.
7. مساهمة الايرادات السياحية بنسب منخفضة في GDP فهي تصل الى 1% في عام (2006) الى الوقت الحاضر.
8. ارتفاع اعداد ضحايا الارهاب من المدنيين والعسكريين في العراق بعد عام (2005) مما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية وقطاع السياحة بشكل خاص حيث انخفض عدد العاملين في السياحة وعدد السواح بسبب استهداف المواقع السياحية في العراق واستهداف السواح الاجانب.

9. انخفاض تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية الى قطاع السياحة في العراق بسبب العمليات الارهابية، وحسب مرصد الحركات الارهابية على المستوى الدولي والمحلي فأن العمليات الارهابية موجهة نحو المرافق السياحية أكثر من غيرها مما سبب شلل في هذا القطاع واحجام الاستثمارات فيه.

التوصيات:

1. القضاء على آثار الارهاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والجهل والتطرف الديني والعمل على دفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي.
2. تبني استراتيجية التعاون الدولي بين العراق والمجتمع الدولي لمحاربة الارهاب والقضاء عليه من خلال تشريع القوانين لتجريم الاعمال الارهابية.
3. تنمية ثقافة الوعي الامني لدى الفرد العراقي للمساعدة على حماية نفسه أولاً ومساعدة القوات الامنية في الكشف عن أي تحركات أو تجمعات مشبوهة أو الكشف عن مصادر تمويل العمليات الارهابية.
4. تدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي على إجراءات السلامة واتخاذ التدابير اللازمة في حالة حدوث أي ظاهرة ارهابية مفاجئة.
5. العمل على حماية المواقع والمنشآت السياحية في العراق فضلاً عن حماية المطارات والطرق ووسائل النقل السياحي.
6. الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم الاجهزة الأمنية بأجهزة المراقبة والتتبع وتزويد المنشآت السياحية بأحدث أجهزة الكشف وتبادل المعلومات مع الجهات الأمنية والاستجابة السريعة في الحالات الطارئة.

المصادر العربية

القران الكريم

الكتب العربية والمترجمة:

1. ابراهيم بظاظو، بانوراما السياحة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع . عمان، 2020.
2. ابراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم، دار الفكر العربي للنشر القاهرة، 2002.
3. الهام خضير شبر، أزمة الارهاب ومستقبل السياحة الاسباب– الاثار وسبل المواجهة، مجلة الاطروحة للعلوم السياحية والآثار والتراث، العدد الخامس، 2016.

4. الهام خضير شبر، ادارة المخاطر والازمات في المنظمة السياحية العربية (دراسة حالة مصر والعراق)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد التاسع، العدد الأول، 2011.
5. جفال عبد الحميد، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، دار الايام للنشر والتوزيع، 2016.
6. جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1989
7. خالد محمد محمد الحمادي، الارهاب الالكتروني دراسية في التوزيع الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة، دراسة مقدمة إلى أكاديمية الاتصالات والادارة العامة لشرطة الشارقة، جريدة الاتحاد في 23 يونيو 2019.
8. خالد مجيد عبد الحميد، السياسة الجنائية في قانون مكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018.
9. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين للتحليل، دار الحكم، تونس ،1980.
10. سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة، ط 2، 2004.
11. صبري فارس الهيني، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط1 ،2007.
12. صافات اكباي، محرر السياحة الدولية في البلدان الاعضاء، في منظمة التعاون الاسلامي، الافاق والتحديات، منظمة التعاون الاسلامي، مركز الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، 2013.
13. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الحلزونية للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
14. عبد العزيز احمد الدسوقي، أثر الارهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
15. عبد اللطيف مصطفى . عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1 ن 2014.
16. عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع امن فكرياً، مطابع الحميضي، ط1، 2010.
17. علي ميرزا، اثار اقتصادية لوضع السياسي متغير في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015.
18. عبد المجيد مبلغي وآخرون، الإرهاب تعريفه واليات مكافحته ترجمة احمد الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي الطبعة الأولى، بيروت 2015.
19. عبد الرحمن عبد الله احمد، الازمات العالمية، دار الكاتب العربي، بيروت، 2001.

20. علي جاسم محمد التميمي، الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2016.
21. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، حوض الفرات، النجف الاشرف، ط1، 2017.
22. فؤاد غضبان، الجغرافيا السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
23. محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار المعارف، القاهرة، 1990.
24. محمد حسين بازرعة، العلاقات العامة والسياحة، دار الصفا للطباعة ت القاهرة، 1982.
25. محمد صابر زاهد، ويلات العنف، دار المجتمع، بيروت، 1986.
26. محمد صفوت قابل، نظريات سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008.
27. محمد فريد غلاب، ظاهرة الارهاب، دار الحكم، بيروت، 1998.
28. مصطفى يوسف كافي، السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، دار ألفا للوثائق، 2017.
29. مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار حامد للنشر والتوزيع- عمان، 2015.
30. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، مطبعة مصر، 1960.
31. هايل عبد المولى، الارهاب حقيقته معناه، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008.
32. هوشيار معروف، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2003.

ب – البحوث والدراسات:

1. شذى خليل، تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية،2019.
2. محمد عبد المحسن سعدون، مفهوم الإرهاب وتجريمه في التشريعات الوطنية والدولية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد7، النجف، 2009.
3. هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

ج – الرسائل والاطاريح:

1. ماجد حميد ناصر العوادي، 2011، تحليل الاثار الاقتصادية للتنمية السياحية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية.

د– التقارير والقوانين:

1. تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2016.
33. جمهورية العراق، التقرير الوطني للتنمية في العراق ،2016.
34. جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات العمليات الارهابية في العراق.
35. جمهورية العراق، وزارة حقوق الانسان، التقرير السنوي لعام 2007.
36. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية احصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي.
37. جمهورية العراق، المادة / 1 من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005.
38. جمهورية العراق، مؤسسة الشهداء، قسم ضحايا الارهاب والعمليات الحربية والاخطاء العسكرية، لعامي 2014 و2015.
39. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بيانات النفقات العسكرية لدول الشرق الاوسط، 2010.
40. مؤشر الارهاب العالمي GTI يصدر عن معهد السلام والاقتصاد IEP، يقع مقره الرئيسي في سيدني، يقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب.

المصادر الاجنبية:

1- Toby Archer, International Terrorism and Finland, The Finnish Institute of International Affairs, Finland, 2004, p4
2- W.T.O..Market. Intelligence and promotion section, the impact of the attack, special report, 2011-2003.
3- Organization for Economic and Development, Tourism Development Economic Growth, 1969, p 13.
4- Country Reports on Human Rights Practices for 2017 United States Deprtment of State. Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, P18.